الصباح الاقتصادية 12
العدد 2911 - السنة العاشرة
الإثنين 17 صفر 1439 - الموافق 6 نوفمبر 2017
Monday 6 November 2017 - No.2911 - 10th Year

أكد أن «التجارة» تعمل على خلق قفزات سنوية في «مؤشر تحسين بيئة الأعمال»

الروضان: «قانون الإفلاس والتعثر المالي» سيؤثر بوضوح على الاقتصاد المحلي

حصول الكويت على المركز الـ 96 عالمياً في ترتيب مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال «لا يلبي الطموح»

النافذة الواحدة في مركز الكويت للأعمال قلصت المدة الزمنية والإجراءات المطلوبة لإصدار التراخيص التجارية

ميرزا: تقرير «سهولة ممارسة أنشطة الأعمال» سجل إنجازاً كبيراً للكويت حيث قفزت 6 مراكز

خالد الروضان

أكد وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الشباب بالوكالة الكويتي خالد الروضان ان الوزارة تعمل على اقرار مجموعة من القوانين المعنية بتحسين بيئة الاعمال ابرزها (قانون الإفلاس والتعثر المالي) ما سيكون له اثر واضح على الاقتصاد المحلي.

وقال الروضان في مؤتمر صحفي عقد بمناسبة تقدم الكويت في مؤشر سهولة ممارسة انشطة الاعمال 2018 الصادر عن البنك الدولي الاسبوع الماضي ان «تلك القوانين تتضمن تعديل قانون الشركات للحفاظ على الاقليات وقانون جديد لمدققي الحسابات وقانون تبادل المعلومات».

وأضاف ان حصول الكويت على المركز ال96 عالميا في ترتيب مؤشر سهولة ممارسة انشطة الاعمال «لا يلبي الطموح» مؤكدا ان (التجارة) تسعى لان تكون دولة الكويت في الثلث الاول من هذا الترتيب على مستوى العالم خلال اقل من خمس سنوات.

واوضح ان لجنة تحسين بيئة الاعمال الوزارية التي يترأسها المدير العام لهيئة تشجيع الاستثمار المباشر الشيخ مشعل جابر الاحمد الصباح «تقود بعمل جاد في هذا الشان» اذ عدلت الكثير من القوانين لتسهيل عملية انشاء وتاسيس الشركات بالبلاد.

وأشار الى اهتمام سمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء والوزراء المعنيين ولجنة تحسين بيئة الاعمال البرلمانية بتحسين مستوى دولة الكويت في مؤشر سهولة ممارسة انشطة الأعمال.

وقال الروضان إن الحكومة قامت خلال الفترة الماضية ببعض الخطوات الاصلاحية بغية تحسين بيئة الاعمال في البلاد ومنها انشاء مركز الكويت للاعمال «الذي سيشهد تطورا خلال الفترة المقبلة وخاصة في ميكنة الاجراءات الوزارية».

وأضاف ان النافذة الواحدة في مركز الكويت للاعمال قلصت الدورة المستندية في انشاء الشركات من خلال انهاء اغلب الاجراءات (اون لاين) وتقليص المدة الزمنية والاجراءات المطلوبة لاصدار التراخيص التجارية اضافة الى خفض الرسوم.

واثنى الروضان على جهود كل القائمين والعاملين بمركز الكويت للاعمال سعيا لتحقيق الرغبة الاميرية السامية في تحويل دولة الكويت إلى مركز مالي وتجاري عالمي مشيرا الى ان وزارة التجارة تعمل على خلق «قفزات سنوية في مؤشر تحسين بيئة الاعمال».

من جهته اشاد المدير التنفيذي عميد مجلس المديرين التنفيذيين في البنك الدولي الدكتور ميرزا حسين بتغيير مناخ الاستثمار الكويتي خلال الفترة الماضية مبينا ان تقرير بيئة الاعمال يعد من اكبر التقارير الموجودة لدى (البنك) والاكثر قراءة واهتماما من قبل 190 دولة حول العالم.

واوضح ميرزا في تصريح صحافي ان دول العالم تتنافس بسرعة نحو الاصلاحات الاقتصادية لتحسين بيئة الاعمال في بلدانها مبينا ان تقرير بيئة تحسين الاعمال يرتكز على 10 مؤشرات رئيسية و10 مؤشرات اخرى جزئية.

وقال إن تقرير (سهولة ممارسة انشطة الاعمال) سجل انجازا كبيرا لدولة الكويت حيث قفزت 6 مراكز نحو الإصلاح وتحسين بيئة الاعمال مضيفا ان دراسات البنك الدولي اثبتت وجود علاقة وطيدة بين جودة مناخ الاستثمار وبيئة الاعمال والنمو الاقتصادي في الدول ما يؤدي الى خلق الوظائف.

واوضح ان خلق وظائف للعمل في اي بلد يعتمد اعتماد كلي على المشاريع المتوسطة والصغيرة إذ انها مرتبطة بشكل كبير بمناخ الاستثمار وبيئة الاعمال في تلك البلدان.

وبين انه «كلما تم اصلاح بيئة الاعمال في الدول كلما استطاع الاقتصاد ان يخلق وظائف جديدة وجذب اموال كبيرة ومستثمرين الى البلاد» موضحا ان «دولة الكويت تخطو خطوات اكبر لتكون من ضمن اوائل الدول في بيئة الاعمال حول العالم».

وذكر ان دولة الكويت كانت مصدرة للاموال الى الخارج وحان وقت استرداد تلك الاموال من خلال جذب الاستثمارات وتحسين بيئة الاعمال لما لها من مردود كبير وايجابي على الاقتصاد الوطني».

يذكر ان هيئة تشجيع الاستثمار المباشر الكويتية اعلنت ان دولة الكويت سجلت «تحسنا ايجابيا» في مؤشر (سهولة ممارسة انشطة الاعمال 2018) الصادر يوم الثلاثاء الماضي عن مجموعة البنك الدولي محققة ارتفاعا في رصيدها وفق مقياس (القرب من الاداء الافضل) كنتيجة مباشرة لتفعيل الاجندة الوطنية لتحسين بيئة الأعمال.

الهاشل: قرار رواتب موظفينا يجسد التدرج في صرف مكافأة 2007

محمد الهاشل

في إيضاح بشان ما تناولته بعض وسائل التواصل الإجتماعي حول قرار مجلس إدارة بنك الكويت المركزي بخصوص رواتب العاملين في البنك، اكد الدكتور محمد يوسف الهاشل محافظ بنك الكويت المركزي رئيس مجلس إدارة البنك اهمية السياق التاريخي والموضوعي لذلك القرار باعتباره تجسيدا للتدرج في صرف المكافاة الشهرية المعتمدة منذ عام 2007 ضمن نصوص الكادر الخاص المعتمد من مجلس الخدمة المدنية في ذلك العام لموظفي بنك الكويت المركزي. وبوجه خاص فإن تلك المكافأة الشهرية معتمدة منذ إعتماد الكادر في عام 2007 وارتاى البنك المركزي حينئذ التدرج في صرفها لمواكبة مستجدات الأوضاع في مجال تعزيز قدرة البنك المركزي على المحافظة على كوادره الوطنية المتخصصة إلى جانب استقطاب الكفاءات الوطنية المتميزة من حديثي التخرج. وتزداد اهمية هذه الاعتبارات في ضوء إنشاء العديد من الهيئات والأجهزة الحكومية وغير الحكومية في السنوات العشر الأخيرة بما تمنحه من إمتيازات مالية ووظيفية مجزية، الأمر الذي برزت معه الحاجة للحيلولة دون إستمرار ما ترتب على ذلك من تسرب للعديد من الكوادر الوطنية المتخصصة من البنك لتلك الجهات. وفي هذا الخصوص يجدر بالذكر ما أشارت إليه التقارير المتعاقبة لديوان المحاسبة بشان اهمية تكثيف الجهود في البنك المركزي للحد من حالات تسرب الكوادر الوطنية المتخصصة إلى خارج البنك. إضافة لذلك واخذا في الاعتبار تحديات الأوضاع المالية التي يمر بها الاقتصاد الوطني - إلى جانب التزام البنك المركزي بمجموعة الإجراءات التي وضعتها وزارة المالية الرامية لترشيد النفقات - فقد جاء قرار مجلس ادارة بنك الكويت المركزي المشار إليه على نحو ملائم ومتوازن دون مبالغة وبما لا يستنفد كامل مساحة الحركة المعتمدة والمتاحة منذ عام 2007 التي يوفرها الكادر الوظيفي المعمول به منذ ذلك الحين.

واختتم المحافظ تصريحه بالإشادة بالدور الذي تضطلع به الكوادر الوطنية في البنك بتفان وتميز في خدمة الإقتصاد الوطني، وعزم البنك مواصلة سعيه الدؤوب لتوفير وتكريس أجواء العمل المحفزة لعطاء من كوادره في مختلف مجالات عملهم، والتأكيد على أن قرار مجلس إدارة البنك قرار مستحق في توقيته، وصحيح في أسانيده، وملائم في تدرجه.

«الغرفة»: «النقد الدولي» يشيد بجهود الحكومة في احتواء الإنفاق العام

قالت غرفة تجارة وصناعة الكويت ان بعثة صندوق النقد الدولي الزائرة للبلاد اشادت بالجهود الحكومية الرامية لمواجهة تاثيرات انخفاض اسعار النفط العالمية عبر احتواء الانفاق العام بما يسهم في دعم الاقتصاد المحلي.

جاء ذلك في بيان للغرفة عقب استقبال عضو مجلس ادارتها ضرار الغانم وفدا من بعثة الصندوق الذي بحث بدوره مع اعضاء لجنة المالية والاستثمار في الغرفة الشان الاقتصادي المحلي في ضوء المشاورات الدولية للصندوق وفقا للمادة الرابعة من اتفاقية عضوية الكويت فيه.

ووفقا للبيان فقد اكد الغانم خلال اللقاء الذي جمعه برئيس بعثة الصندوق ستيفان رودبه ان «غرفة التجارة منذ تاسيسها تسعى لايجاد قطاع خاص قوي يقود قاطرة التنمية الاقتصادية بكفاءة واقتدار وفق توجهات الدولة وخططها والالتزام باسس الحرية الاقتصادية المتمثلة في تكافؤ الفرص وعدالة المنافسة والشفافية».

واوضح ان الخبراء استعرضوا تقرير الصندوق عن (اقتصاد دولة الكويت 2016) الذي اظهر ان «نمو القطاع غير النفطي بلغ 5ر3 في المئة نتيجة الارتفاع المستمر في الانفاق المحلي» متوقعا «انكماش اجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 2ر1 في المئة خلال 2017».

«المركز المالي»: ارتفاع أسعار النفط 6.7 في المئة خلال أكتوبر

قالت شركة المركز المالي الكويتية إن أسعار النفط شهدت انتعاشة خلال شهر اكتوبر الماضي محققة ارتفاعا بنسبة 7ر6 في المئة لتغلق عند سعر تجاوز 60 دولارا امريكيا للبرميل.

واضافت الشركة في تقرير متخصص ان هذه الانتعاشة لم تنعكس إيجابيا على اسواق الأسهم حيث تراجع مؤشر (ستاندرد اند بورز) المركب لدول مجلس التعاون الخليجية بنسبة 7ر2 في المئة في حين حققت الأسواق العالمية والناشئة اداء قويا.

واوضحت ان تقرير صندوق النقد الدولي الأخير بشان آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا احدث تاثيرا إيجابيا على اقتصادات الدول الناشئة بينما كانت النظرة إلى اسواق منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا سلبية على الرغم من الانتعاش الاقتصادي العالمي.

وذكرت ان تقرير الصندوق توقع معدل نمو عالمي بنسبة 7ر3 في المئة في عام 2018 ومعدل نمو للاسواق الناشئة يبلغ 9ر4 في المئة واسواق دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 2ر2 في المئة.

وحول سوق السندات الخليجية قالت (المركز المالي) إنه لا يزال يشهد ازدهارا بطرح سندات سيادية وإصدارات سندات اخرى بلغت قيمتها الإجمالية 60 مليار دولار امريكي خلال العام الحالي متوقعة ان يكون العام 2018 سنة نشطة جدا لإصدارات السندات.

«كفيك» تحقق 299.4 ألف دينار أرباحاً صافية في 9 أشهر

اعلنت الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار (كفيك) تحقيق 4ر299 الف دينار (نحو 979 الف دولار) ارباحا صافية عن ال 9 أشهر الأولى من العام 2017 مقارنة مع 3ر222 الف دينار لنفس الفترة العام الماضي (نحو 9ر726 الف دولار) بنسبة ارتفاع بلغت 35 في المئة.

وقالت الشركة في افصاح على موقع بورصة الكويت الالكتروني ان ربحية السهم عن فترة ال 9 اشهر الأولى من 2017 بلغت 0ر1 فلس مقابل 0ر7 فلس عن الفترة ذاتها من العام الماضي بارتفاع نسبته 35 في المئة.

وارجعت الشركة تحقيق هذه النتائج الايجابية الى جملة من الأسباب هي الزيادة في إيرادات التأجير من الاستثمارات العقارية مقارنة بالفترة السابقة علاوة على رد مخصصات خسائر ائتمان مقارنة بتكوين مخصص خسائر في الفترة السابقة.

وتاسست (كفيك) في العام 2000 وادرجت في (بورصة الكويت في العام 2003 ويبلغ رأسمالها 2ر32 مليون دينار (نحو 2ر105 مليون دولار).

وتكمن أغراض الشركة في القيام بمنح القروض القصيرة والمتوسطة الأجل للاشخاص الطبيعيين والمعنويين بهدف تمويل شراء المركبات والمعدات المنزلية وخلافه والقيام بتمويل الاستهلاك السلعي من المواد الأولية او المصنعة او شبه المصنعة.

مؤشرات البورصة تكتسي باللون الأحمر

هبوط جماعي للمؤشرات

اغلقت بورصة الكويت تداولاتها امس الاحد على انخفاض مؤشراتها الرئيسية الثلاثة بواقع 26ر80 نقطة للسعري ليصل إلى 16ر6468 نقطة و 18ر5 نقطة للوزني و05ر11 نقطة ل(كويت 15).

وبلغت قيمة الأسهم المتداولة حتى ساعة الإغلاق 4ر17 مليون دينار كويتي (نحو 4ر57 مليون دولار امريكي) في حين بلغت كمية الأسهم المتداولة 2ر103 مليون سهم تمت عبر 3746 صفقة.

وكانت اسهم شركات (معادن) و(رمال) و(رماية) و(بيت الطاقة) و(العقارية) و(اهلي) الأكثر ارتفاعا في حين كانت اسهم شركات (اهلي متحد) و(الامتياز) و(ابيار) و(زين) و(بيتك) و(جياد) الأكثر تداولا.

وبعد (كويت 15) مؤشرا لقياس اداء بورصة الكويت ويتضمن اكبر 15 شركة كويتية مدرجة من ناحية القيمة السوقية التي تستوفي شروط السيولة المعتمدة في اختيار الشركات ضمن المؤشر.

وصمم (كويت 15) ليكون المقياس الرائد للاقتصاد الكويتي وليتبع اداء بورصة الكويت ككل بغرض الحصول على اقصى قدر من الشفافية وتسهيل تداول المشتقات وقياس العائد على الاستثمار واداء الصناديق والمحافظ.

وتتم مراجعة واختيار الشركات المتضمنة في (كويت 15) مرة كل ستة اشهر ليعكس اداء الشركات ذات السيولة الأعلى والحجم الاكبر من حيث القيمة الرأسمالية.